



السفير المصري يتسلم درعاً تكافئياً من م.عمر نجم

دخلت السوق عبر شركتين للتطوير العقاري والتجزئة عام 2015

السفير القونى يبحث مع «مدن الأهلية» سبل تعزيز استثماراتها في مصر

المختصة في التطوير العقاري وشركة أولاد دايموند المحدودة للعمل في قطاع التجزئة. وذكر نجم أن الفترة المقبلة ستشهد تفعيلاً لتلك الاستثمارات، وخصوصاً بعد الإجراءات المشجعة التي اتخذتها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال.

يذكر أن شركة مدن الأهلية العقارية تأسست عام 2008 في الكويت، ومنذ ذلك الوقت، شهدت نمواً متسارعاً في قطاع التطوير العقاري، وقد امتدت شبكة خدماتها محلياً وإقليمياً وبشكل سريع لتشمل مشروعات تتجاوز قيمتها 2 مليار دولار في دول عديدة أهمها: السعودية ومصر، وسلطنة عمان وغيرها إلى جانب الكويت، التي تدير فيها مراكز تجارية عديدة أبرزها جيت مول في منطقة العقيلة.

أعلنت شركة مدن الأهلية العقارية أنها تدرس عدداً من الفرص الاستثمارية التي تطرحها الحكومة المصرية للمطورين العقاريين في إطار رغبتها في تعزيز استثماراتها في مصر وخصوصاً في قطاع العقار والتجزئة. وأكد الرئيس التنفيذي لشركة مدن الأهلية العقارية م.عمر نجم في بيان صحافي بمناسبة قيام السفير المصري طارق القونى بتفقد عدد من مشروعات الشركة في الكويت والاجتماع بالمسؤولين فيها، حرص الشركة على مواصلة خطط التوسع الإقليمي في الأسواق الواعدة.

وأضاف نجم أن السفير القونى بحث مع المسؤولين في الشركة سبل تعزيز استثماراتهم في مصر، مشيراً إلى أن «مدن الأهلية» دخلت السوق المصري عام 2015 بتأسيس شركة أولاد دايموند مصر



السفير القونى خلال زيارته لمقر الشركة في الكويت

ارتفاع الأصول العالية المخاطر في ظل تباطؤ وتيرة التورنات السياسية العالمية

«الوطني»: تزايد فرص خفض الفائدة الأميركية في 30 الجاري

العام، حيث وصل إلى 0.7٪. ورأى التقرير أنه من الواضح أن معدلات التضخم أخذت في التراجع، كما تشير أحدث البيانات الصادرة من قطاعي الصناعة والخدمات والتي تعكس الاتجاه نحو تراجع زخم الاقتصاد الأميركي. هذا ولا يزال صدى التورنات التجارية يتردد في الأجواء وما زالت البنوك الأميركية تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بالسيولة قصيرة الأجل بما أجبر الاحتياطي الفيدرالي على ضخ مليارات الدولارات في القطاع المصرفي. وذلك حسبما أوضح جبروم باول الأسبوع الماضي عندما أشار إلى أن الفيدرالي مستعد لخفض أسعار الفائدة مجدداً، كما أنه سيعمل على توسيع ميزانيته العمومية عن طريق شراء المزيد من سندات الخزينة الأميركية سعياً لتوفير سيولة قصيرة الأجل للبنوك. هذا، وتزايد فرص خفض أسعار الفائدة في 30 أكتوبر للمرة الثالثة لهذا العام، حيث قام المتداولون بتسعير الأسواق بناء على احتمال إقدام الاحتياطي الفيدرالي على اتخاذ تلك الخطوة بنسبة 71٪.



وأوضح التقرير أن معدل ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الأميركي لا يزال دون المستويات المرجوة ولم يتمكن البنك المركزي منذ بداية العام من تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في رفع معدل التضخم إلى مستوى 2٪ المستهدف من جانبه. وعلى صعيد أداء أسواق الجملة، انخفض معدل تضخم أسعار المنتجين السنوي إلى 1.4٪ مقابل 1.8٪ في أغسطس فيما بعد أدنى قراءة يسجلها منذ نوفمبر

سلة من العملات. كما تعرض الدولار أيضاً للضغوط نتيجة للتعليقات الحذرة التي أدلى بها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي. أما بالنسبة للأداء على أساس أسبوعي، انخفض مؤشر الدولار بنسبة 0.48٪. من جهة أخرى، ارتفعت عملات الاقتصادات المعتمدة على التصدير (اليورو والدولار الأسترالي واليوان الصيني واليورو المكسيكي واليوان الكوري) وذلك في ظل تحسن الآفاق التجارية الدولية.

قطاع الخدمات الصيني لأدنى مستوى في 7 أشهر

ذكر التقرير أن أداء قطاع الخدمات، أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الصيني تباطأ إلى أدنى المستويات المسجلة في 7 أشهر، وذلك بعدما انخفض مؤشر مديري مشتريات القطاع إلى 51.3 في الشهر الماضي مقابل 52.1 في أغسطس. ولا يزال القطاع في حالة توسع نظراً لأن قراءة مؤشر مديري المشتريات ما زالت فوق حاجز 50 نقطة، إلا أن معدل النمو انخفض بشكل واضح. حيث تعرضت الشركات لضغوط ارتفاع تكاليف التشغيل (تكاليف العمالة والوقود والمواد الخام) والتي بلغت أعلى مستوياتها المسجلة خلال العام. وفي ذات الوقت، امتنعت الشركات عن زيادة الأسعار على عملائها في خطوة استراتيجية تهدف لزيادة جاذبيتها التنافسية خلال تلك الأوقات العصيبة. ومنذ أوائل العام 2018، طبقت بكين مزيجا من تدابير التحفيز المالي والتيسير النقدي لإنقاذ الاقتصاد من براثن التباطؤ وذلك من خلال إنفاق مئات المليارات من الدولارات على البنية التحتية وخفض ضرائب الشركات، إلا أن تلك التدابير كان لها تأثير ضعيف للنفذ إلى أركان النظام الاقتصادي.

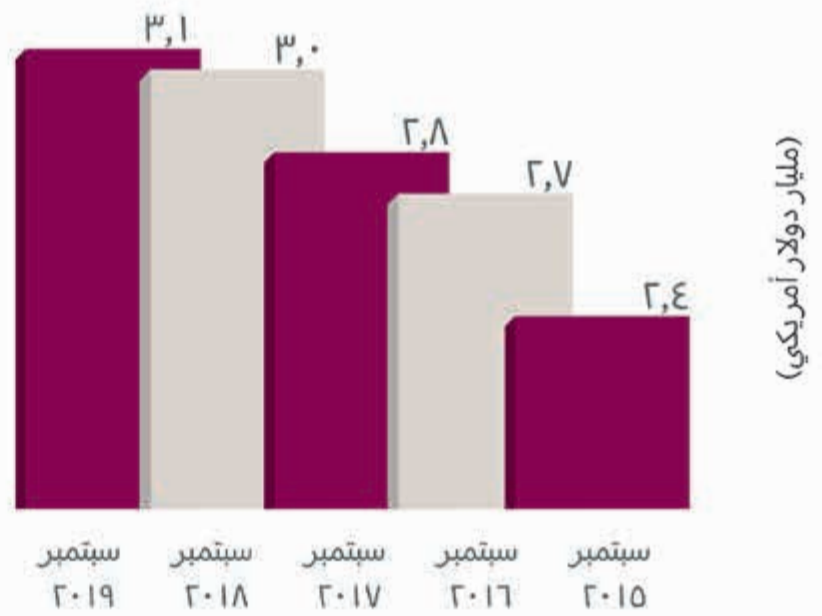
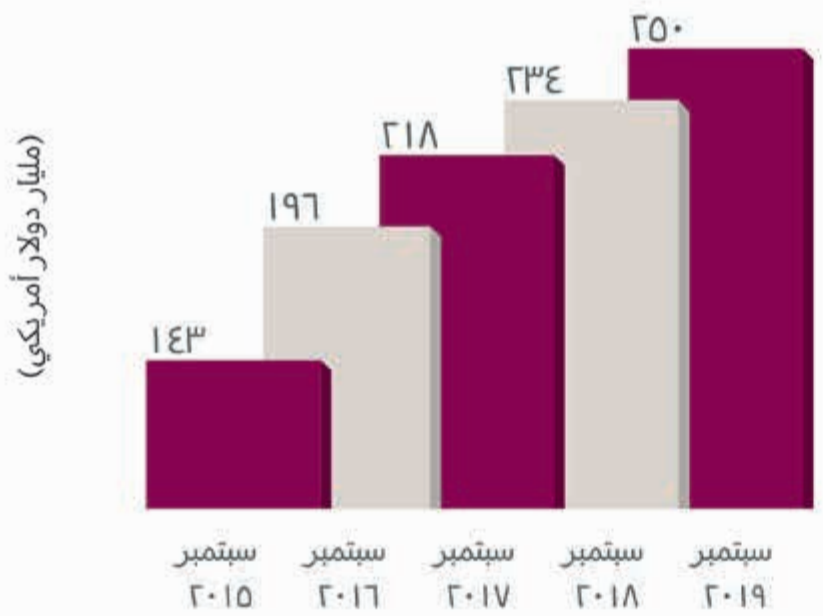
بريطانيا تستطيع تجنب الركود

أشار التقرير إلى تواصل البيانات السلبية للاقتصاد البريطاني، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 0.1٪ في أغسطس. كما انكمش أيضاً خلال الربع الثاني من 2019 بنسبة 0.2٪ بما أثار مخاوف الدخول في حالة من الركود والذي يعرف بأنه نمو سلبي على مدى ربعين متتاليين. كما يتعرض قطاع الصناعات التحويلية لضغوط سلبية على خلفية انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وانتشار حالة من عدم اليقين على مستوى الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من استمرار الأداء الضعيف، إلا أنه من الممكن للاقتصاد أن يتجنب الركود بسهولة. فخلال الأشهر الثلاثة السابقة لشهر أغسطس، سجل الاقتصاد نمواً بنسبة 0.3٪ وتوسع قطاع الخدمات بنسبة 0.4٪ والذي يساهم بحوالي 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة.

مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وأفريقيا، تحقق نتائج مالية قوية للتسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2019

إجمالي الموجودات ٢٥٠ مليار دولار أمريكي
بارتفاع ٧٪ عن سبتمبر 2018

صافي الأرباح ٣,١ مليار دولار أمريكي
بارتفاع ٤٪ عن سبتمبر 2018



مجموعة QNB تحقق نتائج مالية قوية للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019

- تتواجد مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، في أكثر من 31 دولة عبر 3 قارات
- تخدم المجموعة أكثر من 24 مليون عميل بدعم من أكثر من 29,000 موظف عبر أكثر من 1,100 موقع و 4,300 جهاز صراف آلي
- تتمتع المجموعة بأحد أعلى التصنيفات الائتمانية: AA- من كاتال إنترلينجنس، A+ من فيش، 3+ من موديز و A من ستاندارد أند بورز

اتصل على +٩٧٤ ٤٤٢٥ ٢٤٤٤ أو قم بزيارة qnb.com

